

العناوين:

- الصين تستفيد من انشغال العالم بكوفيد-19 لتعزيز أهدافها الاستراتيجية
- أوروبا تقترح حزمة إنقاذ ضخمة للاقتصادات الأوروبية
- روسيا لا تزال تكافح من أجل إدارة الحرب في سوريا في الوقت الذي تستعد فيه لإدارة السلام

التفاصيل:

الصين تستفيد من انشغال العالم بكوفيد-19 لتعزيز أهدافها الاستراتيجية

وفقاً لصحيفة واشنطن بوست: تعهدت الصين يوم الجمعة باتخاذ "إجراءات مضادة" ضد الولايات المتحدة إذا حاولت إدارة ترامب معاقبة بكين لتشيدها قبضتها على هونغ كونغ، مما زاد من التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم.

وقد قوبلت التحذيرات الصينية في وقت لاحق يوم الجمعة بتوجهات واسعة من الرئيس ترامب، الذي اتهم الصين بـ"نمط من سوء السلوك"، وقال إن المسؤولين الأمريكيين سيبدأون خطوات لإلغاء وضع هونغ كونغ الخاص بموجب القانون الأمريكي.

وقال للصحفيين خلال تصريحات في حديقة الورود في البيت الأبيض إن هذا يعني أن الولايات المتحدة لن تتعامل بعد الآن مع هونغ كونغ والصين ككيانين منفصلين لأغراض تسليم المجرمين والجمارك والتجارة والتأشيرات.

على صعيد آخر، هددت الصين بشكل منفصل بعمل عسكري "لتحطيم" أية خطوة من جانب تايوان نحو إعلان الاستقلال. وأثار التهديد احتمال نشوب صراع إقليمي يمكن أن يجذب الولايات المتحدة.

ويشعر المحللون من الجانبين بقلق متزايد بشأن التدهور السريع في العلاقات، والذي وصل بالفعل إلى أسوأ مستوياته منذ عقود.

"لقد سئمت الصين من كونها الرجل اللطيف". وقال شي جونيانغ، الأستاذ في جامعة شنغهاي للاقتصاد، إن أي تعليقات وإجراءات سلبية من الولايات المتحدة من شأنها أن تثير ردود فعل دبلوماسية أو إجراءات مضادة أخرى في الصين. "السؤال هو إلى أي مدى ترغب الصين في الذهاب وما هي الأوراق التي لدينا".

وفي بكين، حذر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليغيان، حذر ترامب من مثل هذه "القيود الجائرة" وهدد بالانتقام.

وقال "يجب أن ترى الولايات المتحدة الأمور بوضوح وتتوقف عن التدخل في شؤون هونغ كونغ". "إذا أصرت الولايات المتحدة على التدخل، ستتخذ الصين جميع الإجراءات المضادة اللازمة".

وافق المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني يوم الخميس على خطة لصياغة قانون جديد يجرم أساساً الاحتجاجات والسلوك السياسي الآخر الذي تتجاهله بكين، وينهي فعلياً إطار "دولة واحدة ونظامين" الذي سمح لهونغ كونغ بالعمل بشكل مستقل نسبياً عن بر الصين الرئيسي..

ووصف وزير الخارجية مايك بومبيو القانون الجديد بأنه "عقدة الموت" لإطار العمل، ونصح الكونجرس باعتبار هونغ كونغ غير مستقلة ذاتياً، وهي خطوة نحو تجريد المنطقة من الوضع الخاص الذي سمح للولايات المتحدة بالتجارة معها ككيان منفصل عن البر الرئيسي للصين منذ ٢٣ عاماً.

تكشف الأفعال الأخيرة للصين القدرة المحدودة للقوة الأمريكية العظمى. هذا ليس لأن أمريكا ضعيفة، ولكن لأنه مهما كانت الدولة قوية، فهناك حد لما يمكنها القيام به فيما يتعلق بقوة أخرى، إذا كانت تلك القوة تتولى المسؤولية الكاملة عن شؤونها وتقوي نفسها داخلياً وخارجياً. إن صعود الصين في العقود الماضية هو درس للمسلمين للتخلص من الطبقة الحاكمة العميلة والأنظمة الأجنبية المفروضة عليهم والعودة إلى حكم الإسلام، ووضع ثقفتهم في قيادة صادقة مخلصه الله ورسوله ﷺ، تسخر نفسها لخدمة هذه الأمة وحدها.

أوروبا تقترح حزمة إنقاذ ضخمة للاقتصادات الأوروبية

وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز: اقترحت المفوضية الأوروبية، الفرع التنفيذي، يوم الأربعاء جمع ٧٥٠ مليار يورو، أو ٨٢٦ مليار دولار، نيابة عن جميع الأعضاء لتمويل تعافيتهم من الانهيار الاقتصادي الناجم عن الفيروس، وهي أسوأ أزمة تمر في تاريخ الاتحاد الأوروبي.

ستكون الخطة، التي لا تزال تتطلب موافقة من القادة الوطنيين الـ ٢٧ وبرلماناتهم، والتي ستكون المرة الأولى التي يجمع فيها الاتحاد كميات كبيرة من الديون المشتركة في أسواق رأس المال، ما يتقدم بالاتحاد الأوروبي خطوة واحدة تجاه ميزانية مشتركة، يمكن توفيرها من خلال الضرائب المشتركة.

لهذه الأسباب، كان للاقتراح كل السمات المميزة للحظة تاريخية للاتحاد الأوروبي، والتي منحت سلطة أكبر في بروكسل بطرق تشبه إلى حد كبير أي حكومة مركزية.

وقالت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، لأعضاء البرلمان الأوروبي في خطاب ألقته في بروكسل: "هذا الأمر يتعلق بنا جميعاً وهو أكبر بكثير من أي واحد منا". "هذه لحظة أوروبا".

في لحظة أخرى - واحدة دون ركود كارثي يلوح في الأفق - كان من المحتمل أن يكون الاقتراح قد مات بمجرد اقتراحه، فهو يعادي الشعبويين والقوميين الذين يعارضون قوة تجمع بروكسل. لكن الحاجة الملحة إلى استجابة قوية للفيروس قد كتمت الكثير من جاذبية تلك الرسالة، على الأقل في الوقت الحالي.

ليس هناك من شك في أن تعافي أوروبا سيكون صعباً وسيكلف تريليونات الدولارات، مع توقع تقلص بعض اقتصاداتها بنسبة تصل إلى ١٠ بالمائة هذا العام. ويشكل الاحتكاك بين الصين والولايات المتحدة أيضاً تحدياً كبيراً لكتلة الاتحاد التي تتعامل بشكل كبير مع كليهما.

حتى الآن، كان البنك المركزي الأوروبي يدعم الاقتصاد من خلال اكتساح السندات من الدول الأعضاء بتكلفة منخفضة لضمان استمرار تدفق الأموال لتمويل جهود التحفيز. لكن الأزمة الاقتصادية كبيرة لدرجة أن أي شيء أقل من استجابة جريئة من قادة الاتحاد الأوروبي يخاطر بدعوة نحو نوع آخر من الأزمات - أزمة شرعية.

مع رحيل بريطانيا، أجبرت الكارثة التي أحدثها الفيروس ألمانيا وفرنسا، أقوى دولتي الكتلة الأوروبية اللتين تجدان نفسيهما في كثير من الأحيان على خلاف، أجبرتهما على التقدم في عرض نادر للقيادة المشتركة، مما يمهّد الطريق لاقتراح اللجنة.

فقد اقترحت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هذا الشهر صندوقاً مشتركاً بقيمة ٥٤٥ مليار دولار لأعضاء الاتحاد الأوروبي الذين تضرروا بشدة من فيروس كورونا.

ومع ذلك، فإن الخطة ستخف حدتها في الأسابيع والأشهر المقبلة. ويتطلب الاقتراح دعماً بالإجماع من الدول الأعضاء، وحفنة من الدول الأغنى والأقل تأثراً، مثل هولندا والدنمارك، التي تعتبر الاقتراض المشترك وتوزيع المنح أمراً غير عادل.

"نحن بحاجة إلى أخذ مصالح الجميع في الاعتبار وهناك مجموعات مصالح مختلفة تماماً: دول الجنوب، التي تريد دائماً المزيد؛ دول شرق أوروبا، الذين لديهم مصلحة في منع كل شيء من التدفق إلى الجنوب وبطبيعة الحال، أولئك الذين يجب أن يدفعوا مقابل كل ذلك، دافعي الإنترنت". جاء ذلك على لسان سيباستيان كورز، المستشار النمساوي، الذي يعارض أجزاء من اقتراح اللجنة، في حديث لـ "بوليتيكو" يوم الأربعاء.

لكن الدول الأكثر تضرراً من الفيروس، وهي إيطاليا وإسبانيا، هي أيضاً كبيرة جداً ومركزية جداً لتترك للفشل بالنسبة لطموحات الاتحاد الأوروبي. في الوقت الحالي، لم تقترح الخطة اقتراضاً مشتركاً واسع النطاق فحسب، بل أيضاً أن يتم توزيع معظم الأموال التي تم جمعها في شكل منح أو نقد مجاني.

لا يكشف انهيار الاقتصادات الأوروبية من جديد عن خطأ سوء إدارة الغرب لفيروس كورونا فحسب، بل يكشف أيضاً عن الضعف العام للنظام الاقتصادي الرأسمالي في توليد نشاط اقتصادي قوي. ولكن على الرغم من أنه ضروري لإعادة تشغيل اقتصاداتها، فإن تنسيق التمويل الحكومي في أوروبا أمر معقد بسبب طبيعة الاتحاد الأوروبي

حيث يجب اتخاذ القرارات بشكل جماعي من قبل حكوماته الـ ٢٧ بدلاً من إسناد عملية صنع القرار إلى سلطة مركزية واحدة. كانت فرنسا وألمانيا تحاولان منذ عقود إضفاء المركزية على عملية صنع القرار، بينما كانت بريطانيا وأمريكا تعملان على نحو تخريبي لعقود من الزمن لتحقيق اللامركزية. وبالتالي فإن الاقتراح الحالي لإنشاء صندوق مركزي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو سيكون انتصاراً كبيراً لفرنسا وألمانيا، ولكن قد يتم الترحيب به في الوقت نفسه من قبل بريطانيا وأمريكا، حيث إن الإنفاق الإضافي الضخم في أوروبا سيساعد في دعم الاقتصاد الغربي بشكل عام وبالتالي يفيد بريطانيا والولايات المتحدة على حد سواء.

لقد ابتلي الغرب منذ عصره النصراني بالانقسامات بين حكامه. لقد تجنب الإسلام هذه المشكلة بتعريف الخلافة كقيادة موحدة وحيدة لجميع المسلمين. وبإذن الله، سرعان ما سيسقط المسلمون أنظمتهم المنفصلة ويتحدون في ظل دولة الخلافة الإسلامية الراشدة التي سيعاد إنشاؤها على منهاج النبي ﷺ.

روسيا لا تزال تكافح من أجل إدارة الحرب في سوريا في الوقت الذي تستعد فيه لإدارة السلام

بحسب المونيتور: عين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سفير موسكو في دمشق، ألكسندر إيفيموف، كمبعوث خاص له لتطوير العلاقات مع سوريا في ٢٥ أيار/مايو. وهو منصب تم إنشاؤه حديثاً بإضافته إلى المبعوثين الحاليين العاملين بالفعل مع دمشق، المبعوث الخاص للكرملين إلى دمشق ألكسندر لافرينتيف ومبعوثها الرئاسي الخاص لشؤون الشرق الأوسط، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف. سيحتفظ إيفيموف بمنصبه كسفير سوري، وهو المنصب الذي يشغله منذ عام ٢٠١٨. وقبل المهمة، أمضى إيفيموف خمس سنوات كسفير لروسيا لدى الإمارات العربية المتحدة.

يمكن رؤية موعد إيفيموف من خلال عدستين. الجانب الأول، يمكن أن يساعد الكرملين في إيجاد التوازن الصحيح بين الشطرين الدبلوماسي والعسكري لفريق السياسة الخارجية الروسي الذي يشرف على سوريا. لافرينتيف، الممثل الرئاسي الوحيد حتى وقت قريب والذي ركز بشكل حصري على الملف السوري، يرتبط بشكل عام بالجانب العسكري. وقد تضمنت مهمته حل التنازلات في المفاوضات مع تركيا و(إسرائيل)، بالإضافة إلى إنشاء وإدارة ما يسمى "مناطق خفض التصعيد" التي نص عليها اتفاقي أستانة وسوتشي، والتي تهدف في الأساس إلى تقنين المعارضة التي تقف في وجه الرئيس بشار الأسد...

وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار منصب إيفيموف الجديد بمثابة ثقل موازن للتأثير العسكري في السياسة الخارجية الروسية. ويمكن للمبعوث الجديد جلب عنصر اقتصادي ودبلوماسي أكثر إلى مهمة إدارة الوضع في سوريا.

الجانب الثاني من تعيين إيفيموف يتعلق بمهمة إعادة بناء سوريا، وهو موضوع يتزايد بثبات على أجندة الكرملين. قد تكون تجربة إيفيموف السابقة في العمل مع الإمارات العربية المتحدة، حليفاً ذا أهمية متزايدة لروسيا وسوريا، مفيدة أيضاً. يشار إلى أنه في رحلة بوتين الأخيرة إلى سوريا في كانون الثاني (يناير)، قرر النزول في مطار دمشق الدولي على الرغم من التهديدات الأمنية المستمرة، في ما قد يكون علامة على أن المطار قد يوسع عملياته. وبالفعل، بحثت عدة شركات طيران العام الماضي، من بينها طيران الخليج في البحرين والاتحاد الإماراتي، إمكانية استئناف الرحلات إلى مطار دمشق. من جانبهم، أبدى رجال الأعمال الروس رغبة في تمويل توسعة المطار من خلال بناء مبنى إضافي. ووفقاً لبعض التقارير، طلبت روسيا من (إسرائيل) التوقف عن استهداف المطار. وفي المقابل، قالت موسكو إنها قد تساعد في تقليل حجم الإمدادات الإيرانية عبر دمشق.

كانت أمريكا هي من جلبت روسيا إلى سوريا لتحقيق الاستقرار لنظام الأسد وعرقلة أي احتمال لثورة إسلامية في ذلك البلد تقود إلى تغيير النظام العالمي بأكمله. نجحت أمريكا في جذب تشكيلات ثورية كبيرة نحو الاعتماد على الحكومات العميلة لأمريكا مثل تركيا والسعودية ما يوصلها جميعاً إلى الخيانة والانهيال. لكن روسيا لا تزال تكافح من أجل الحفاظ على نظام الأسد فيما تسعى في الوقت ذاته إلى تأمين مصالحها الخاصة في سوريا بعد الحرب. قد تُهزم الفصائل الثورية الكبيرة، لكن الثورة لا تزال موجودة في قلوب وعقول الشعب السوري، وبإذن الله، سيشهد العالم واقعها مرة أخرى قريباً.